الأهرام

المصدر: وطنى

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٨

رؤيا حقيقية للنيل فى عيون مصر

○ المواجهة مع دول حوض النيل .. هل ستؤدى الى صراع دموى مستقبلا ؟

يعتبر نهر النيل هو اطول انهار العالم حيث تجرى مياهه لمسافة ٦٧٢٠ كيلو مترا ، وتبلغ مساحة حوض النيل ٣ ملايين كيلو متر مربع موزعة فى تسعة اقطار افريقية هى رواندا ، وبوروندى ، وزائير ، وتنزانيا ، وكينيا ، واوغندا ، واثيوبيا ، والسودان ، ومصر ، ويعتبر النيل فى مصر هو شريان الحياة ..

ولكن ماهى المشاكل والمعوقات التى تواجهه الان ؟ ! .. وماهو وضعه من الاتفاقيات الدولية ؟ ! وهل هناك امل فى انقاذ شريان الحياة ؟

لقد اجتمع ما يقرب من ثلاثمائة من المهتمين بمختلف قضايا نهر النيل من اساتذة الكليات بمعظم جامعات مصر فى تخصصات مختلفة فى الزراعة ، والمياه ، والقانون ، والعمارة ، والطب ، والغذاء ، والطب الوقائى ، فى رحاب جامعة اسيوط لبحث كل ما يتعلق بالنيل حتى من النواحى الجمالية والفنية

وكان مركز الدراسات والبحوث البيئية الذى انشىء بجامعة اسيوط فى مايو عام ١٩٩٠ وجد أن الوقت حان لمواجهة الحقائق فى كل ما يتعلق بنهر النيل فنظم مؤتمرا تحت اسم « النيل فى عيون مصر »

وحول الابعاد الدولية والصراعات الاقليمية لنهر النيل كان حديث د. محمد عاطف كشك استاذ الاراضى بكلية الزراعة جامعة المنيا فقال :

تحقيق :
جورجيت صادق

■ مشروعات أعالى النيل وقناة جونجلى وحقائق غائبة

٩ مليارات متر مكعب .. هل ستصبح فى حوزة مصر ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تاتى مياه النيل من عدة روافد اهمها الروافد الاثيوبية (النيل الازرق والسوباط وعطبرة) فحوالى ٨٥ فى المائة من مياه نهر النيل التى تحصل عليها مصر والسودان تاتى من المرتفعات الاثيوبية ثم ياتى الباقى من النيل الابيض الذى ياتى اساسا من البحيرات الاستوائية .

وحقوق والتزامات دول حوض النيل الخاصة بمياه النيل رتبتها عدة اتفاقيات دولية كان اولها فى ابريل عام ١٨٩١ والتى تم توقيعها بين المملكة المتحدة ممثلة لمصر ، وايطاليا التى كانت تحتل اثيوبيا ، وفى مايو عام ١٩٠٢ تم توقيع اتفاقية ثانية بين بريطانيا العظمى وامبراطور اثيوبيا يتعهد فيها بالا يتم انشاء اية اشغال على النيل الازرق وبحيرة تانا والسوباط من شانها منع تدفق المياه الى نهر النيل الا بعد موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان وقد كان حاكم السودان حينئذ ممثلا للحكومة المصرية ، وخلال المرحلة الاستعمارية كانت بريطانيا تسيطر على معظم دول حوض نهر النيل وخاصة على منابع النيل الابيض وكانت بريطانيا تريد تامين المياه الى مصر والسودان لضمان استمرار زراعة القطن الذى تحتاجه لمصانعها ، وبعد الحرب العالمية الثانية استمرت الخلافات بين السودان ومصر خاصة حول الخطط المصرية لبناء السد العالى بتاثيراته الضخمة على السودان ولكن هذه الخلافات تم حلها فى اتفاقية عام ١٩٥٩ التى اطلق عليها اتفاقية « الاستغلال الكامل لمياه النيل » وتم بمقتضاها تحديد نصيب كل من مصر والسودان من مياه النيل وتكوين لجنة دائمة مصرية سودانية تكون وظيفتها الاشراف على تنفيذ الاتفاقية كما تضمنت الاتفاقية على ان اى زيادة او نقص فى ايراد النهر سوف يتم اقتسامها مناصفة بين البلدين ، ولكن عند منتصف الستينيات ولت الحقبة الاستعمارية واصبحت المواجهة مباشرة بين مصر والسودان وباقى الدول المعنية بحوض النيل والتى كانت شريك صامت طوال فترة الاستعمار .

وبدات اثيوبيا على وجه التحديد وبعد استقلالها فى اعلان حقها فى استعمال مياه النيل داخل حدودها ولمصلحتها ، وبعد عدة شهور واثناء حرب السويس اعلنت اثيوبيا انها تحتفظ بحقها فى استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها وبالفعل قامت لجنة الاستصلاح التابعة لوزارة الداخلية الامريكية بإعداد خطة شاملة لتطوير الجزء الاثيوبى من النيل الازرق وروافده واشتملت الخطة على ٢٩ مشروعا للرى وتوليد الكهرباء وبالفعل تم تنفيذ مشروع واحد لتوليد الكهرباء ولكن حالت ظروف الحكم العسكرى واندلاع الحرب الاهلية فى اثيوبيا من تنفيذ باقى المشروعات فى حوض النيل الازرق ولو كان قد تم تنفيذ هذه المشروعات فإن الفيضان السنوى للنيل الازرق كان سوف يتوقف تماما ومحصوله الكلى سوف يقل بنسبة ٨,٥ فى المائة وكانت المساحات التى سوف تروى فى اثيوبيا تصل الى ما يعادل ١٧ فى المائة من المساحات المزروعة فى مصر وهذا الوضع يسبب قلقا شديدا فى مصر حيث ان هناك احتمالا لصراع دموى بسبب نقص المياه مما قد تقوم به دول حوض النيل مستقبلا من مشروعات

ولهذا السبب ففى عام ١٩٧٩ ـ بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل. مباشرة اعلن الرئيس السادات ان الماء هو السبب الوحيد الذى يمكن ان يدفع مصر لحرب مرة اخرى وكان هذا الكلام موجها للحكم العسكرى فى اديس ابابا ، وفى عام ١٩٩٠ ، اعلن الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ان الامن القومى المصرى والذى يعتمد على مياه النيل تتحكم فيه دول افريقية اخرى ، اكما اعلن د . غالى ان الحرب القادمة فى المنطقة سوف تكون بسبب مياه النيل ، وهكذا فإن مصر سوف تتاثر باى خطط تضعها اى بلد من بلاد حوض النيل الثمانية الاخرى وخاصة المشروعات المائية فى اثيوبيا والسودان ، صحيح ان العلاقات الدبلوماسية بين دول شمال حوض النيل (مصر ، السودان ، اثيوبيا) رغم توترها احيانا لم تصل فى اى مرحلة الى حد المواجهة الفعلية ولكن من يضمن استمرار الاحوال فى المستقبل .

تصنيف للتلوث

ومن خلال هذا الملتقى العلمى وفى مواجهة صريحة لما يتعرض له نهر النيل فى مصر من انتهاك بشع للمياه حيث اصبح النيل قبرا متحركا لجميع انواع التلوث والمخلفات والنفايات ، ومن خلال تصنيف شامل لاهم واخطر مصادر تلوث مياه نهر النيل واثر ذلك على صحة الانسان فى مصر كان الحديث حول البحث الذى قدمه الدكتور محمد كمال يوسف بقسم علوم وتكنولوجيا الاغذية بكلية الزراعة جامعة اسيوط حيث قال :

التصنيف العام لمصادر تلوث مياه نهر النيل فى مصر تتركز فى صرف المخلفات الصناعية وتقدر بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، ولهذا الصرف ٢٠ مصبا مباشرا على النيل ، ١٢ مصبا على الترع ، ٦٨ مصبا على المصارف ، ويوجد ١٢٠٠ مصنع تابع للقطاع الخاص ، ١١٨٢ مصنعا تابعا لوزارة الصناعة ، ١١٠٠ مصنع تابع لوزارة الحكم المحلى ، ٢١٢ مصنعا تابعا لوزارات مختلفة تؤدى كلها الى تلوث المسطحات المائية ، بالاضافة لتلوث نهر النيل بسبب الاسطول النجارى والنهرى الذى يزيد عدد وحداته على ٣ الاف وحدة منها ٢٠٠ باخرة سياحية سعتها من ٨٠ الى ٢٠٠ راكب ، ٥٠٠ مركب ، ١٦٠٠ مركب نقل بضائع ، ٣٠٠ لنش للنزهة ، ٤٠٠ مركب شراعى لنقل البضائع ، ٤٠٠ فندق ترمى بمخلفاتها فى النهر مباشرة اما الصرف الزراعى الذى يلقى فى المسطحات والمجارى المائية فيقدر بحوالى ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وهو محمل بقايا المبيدات والاسمدة الكيميائية ... ذا كله بالاضافة الى تلوث مياه النيل الناتج عن السلوكيات والعادات المصرية السلبية خاصة فى القرى .

وحيث ان الماء جزء اساسى فى تركيب جسم الانسان والماء الملوث يصيب الانسان بعدد من الامراض وعلى راسها والذى زاد انتشاره فى الاونة الاخيرة الانيميا ، سرطان المثانة ، تليف الكلى والكبد ، اصابة عضلات القلب والرئة بالشلل ، اعاقة كرات الدم البيضاء عن القيام بدورها المناعى ، القىء والاسهال ، الكوليرا ، الالتهاب الكبدى الوبائى ، التيفود ، الدوسنتاريا الاميبية ، شلل الاطفال ، البلهارسيا ، التسمم الغذائى خاصة من الاسماك الملوثة نتيجة تلوث المياه . وهناك بعض فطريات ملوثة للمياه تسبب الاصابة ببعض انواع الارتكاريا ، امراض التينيا وهى من الامراض الشائعة بين المصريين مثل تينيا الراس ويصاحبها الصلع وسقوط الشعر وتينيا الجسم ويصاحبها ظهور بقع متباينه الحجم على الجسم والاطراف الرقيقة . وهناك عدة طرق لمعالجة الماء والتخلص من ترسيبات المواد الحمأة والعضوية والبكتريا والفيروسات بها .. ولكن مهما كان تقدم طرق المعالجة هذه مع الاستمرار فى تسلسل تدهور النيل واستمرار السلوكيات الغير ادمية وانسانية فى امتهان مصدر الحياة الاول فى مصر فلا فائدة

المجابهة

ومهما كانت قيمة التوصيات والابحاث الهامة والحقائق المرة فى مواجهة الجرائم التى يتعرض لها نهر النيل ، الن نصل الى حلول عملية وجذرية خلال القرون القادمة وسنصبح فى مازوخ حرج مالم نتوقف عن التصريحات الرسمية المطمئنة فى ظاهرها وتخفى بين طياتها ازمة حادة قادمة لن يرحمنا منها الا الله وحده ..

وفى متابعة دقيقة للقوانين والقرارات الصادرة لحماية نهر النيل تبين انها تضم القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٨٢ الذى جرم صرف المخلفات الصناعية والصحية فى المجارى المائية الاوفق ضوابط معينة ومن المفترض أن وزارة الرى هى التى تقوم على تنفيذ هذا القانون

كذلك صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٨ لعام ١٩٨٢ باعتبار نهر النيل من المرافق الطبيعية الخاصة وتشكيل لجنة دائمة تختص بتنفيذ المشروعات المرتبطة بنهر النيل والعمل على حمايته من التلوث والتعديات

وكذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣١ لعام ١٩٨٢ بشان انشاء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء لمتابعة حماية البيئة ومن اهمها حماية نهر النيل

ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧٦ لعام ١٩٨٥ بتشكيل لجنة تنفيذية لحماية نهر النيل من المخلفات وقد توصلت اللجنة الى ما يلى

○ ○ حصر جميع مصادر التلوث التابعة للوزارات والاجهزة المختلفة وتحرير محاضر لها وقد تم ازالة حوالى ٥٠ فى المائة منها وقد قامت الشرطة بالتعاون مع وزارة الصحة بإزالة حوالى ٦ الاف مخالفة تم الانتهاء من معالجة الصرف الصناعى لعدد من الشركات التى تصب مخلفاتها فى نهر النيل منها ٦ شركات صناعية هى شركة النصر للكوك بالتبين ومصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، شركة النصر للاسمدة بطلخا ، شركة ابو زعبل للاسمدة ، شركة السكر والتقطير المصرية ، وجارى تنفيذ عمليات المعالجة لـ ٢٣ شركة ، ولم تبدأ بعد مشاريع المعالجة بعدد ٥ شركات نتيجة عدم توفير الاستثمارات ، كذلك يتم حاليا ربط العائمات السكنية فى النيل بمنطقة القاهرة الكبرى بشبكة المجارى العمومية ، كذلك يتم تركيب اجهزة للصرف الصحى للاسطول التجارى للنقل واعداد المراسى لوحداته لضخ مخلفات الصرف الصحى الى المجارى العمومية

مشكلة ورد النيل

ولا يغيب عن الذهن مشكلة ورد النيل والذى يمتص نحو ٦ مليارات من الامتار المكعبة من مياه فروع النيل ورياحاته وترعة كل سنة وتلعب الشبكة الكثيفة من سيقانه المتداخلة دورا فى توفير مناخا ملائما لنمو الكائنات التى تصيب الانسان بالامراض ، كانواع البعوض الناقل للملاريا ، التهاب الدماغ ، مرض الفيل ، وانتشار القواقع التى تعمل كعائل وسيط لامراض البلهارسيا .. كما ان جذوره تتسبب فى انضباب الاكسجين بالماء فيعرض هذا الاسماك للاختناق .. وكانت وزارة الاشغال تكافح ورد النيل بالمبيدات باعتبارها طريقة فعاله وناجحة ولكن نذرا لاثارها الجانبية الخطيرة والتى تحدث عن خطورتها بالتفصيل د . سيد عاشور احمد بقسم وقاية النبات بكلية الزراعة جامعة اسيوط حيث اوضح أن المبيدات المستخدمة فى مصر لمكافحة ورد النيل ومنها الاكرولين ، الدايكوات ، الامترين رغم انها تعطى نتائج ايجابية الا ان بها نسبة سميات مزمنة تسبب اضرارا بالكبد والكلى وضعف العضلات ، وقد منعت فى كثير من دول العالم لانها ايضا تسبب تليف الرئة والمياه البيضاء ، وللاسف سوء التطبيق فى مصر يزيد نسبة الخطورة حيث ان رفع معدل الاستخدام لهذه المبيدات للاعتقاد على زيادة الفاعلية تاتى باثر عكسى حيث تظل النباتات حية ولا يقضى الا على اجزاء منها وتكون النتيجة فقط هى تلوث المياه .

ولذلك أوقفت الوزارة استخدام المبيد منذ سنوات ولجات الى استيراد معدات مكافحة الية من الخارج ولكن يؤخذ عليها أن هذه الالات تلقى بورد النيل على حافة المياه فتعود لها الحياة من جديد ، ومن المفترض ان تستخدم الات متطورة تسمح بالقاء ورد النيل بعيدا عن خط المياه مما يسهل نقله وحرقه وللاسف هذه المعدات تصميمها لا يصلح لاستخدامها فى الترع والقنوات والمياه الضحله حيث انها تعمل بعد تكوين حقل كامل من ورد النيل وهذا يفقدنا كمية هائلة من المياه بعكس لو تم انتشاله اولا باول بالات اكثر تطورا من المستخدمة حاليا

مشروعات معلقة

ولان قضية نهر النيل قضية تنقسم الى شقين .. شق خاص بحماية نهر النيل من التلوث .. والفجوة بين القرارات والقوانين والتنفيذ وبطء اجراءات الحماية ، فالشق الثانى اكثر خطورة حيث يتعلق بكمية المياه المتوافرة بالفعل ومستقبل الفرد ونصيبه من المياه خلال السنوات القادمة .

والدراسات تؤكد ان هناك صراعا سيظهر على الافق خلال السنوات القادمة بين دول حوض النيل ، وان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مصر ستتاثر من اى مشروعات مائية تقوم بها اثيوبيا والسودان على وجه الخصوص دون الرجوع اليها ، والفرصة الحقيقية التى يمكن عن طريقها اضافة كميات كبيرة من المياه الى موارد كل من السودان ومصر تتمثل فى تنفيذ مشروعات اعالى النيل ، وهى تتلخص فى تنفيذ اعمال هندسية كبرى تهدف الى تجميع المياه التى تتبخر اثناء

انسيابها ببطء فى مناطق شاسعة من مستنقعات حوض النيل الاعلى ، ولقد قام المهندسون الانجليز ايام الاحتلال وعندما كانت بريطانيا تهيمن على اجزاء كبيرة من حوض النيل بدراسة مختلف جوانب مشروعات اعالى النيل ووضع الخطط التنفيذية لها وعلى راس هذه المشروعات مشروع قناة جونجلى والذى تثبت الدراسات والوثائق ان هذا المشروع لتنمية موارد النيل فى منطقة جونجلى استغرق التخطيط له فترة زمنية حوالى ٩٠ عاما وهو اكثر مشروع حظى بدراسة فى العالم كله .

الا ان خطوات التنفيذ الفعلى لم تبدا الا بعد توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودن عام ١٩٥٩ .. ولان المشروع كان اساسا مشروعا يتم تنفيذه فى الجنوب لمصلحة الشمال فقد تعرض لعقبات انتهت بتوقف العمل فى حفر القناة بعد ان كان قد تم الانتهاء من اكثر من ثلثى المشروع ، ورغم ان الدوائر المصرية الرسمية تضع فى خطط المستقبل ٢ مليار متر مكعب من المياه سوف توفرها المرحلة الاولى لقناة جونجلى عام ٢٠٠٠ .. ولكن الواقع الفعلى يشير الى ان هناك شكا فى المال هذا المشروع ، ولا يجب على الاقل حاليا ان ندخل فى حساباتنا ما يوفره هذا المشروع من مياه .

وهناك مشروعات اخرى بجانب قناة جونجلى منها مشروعات « بحر الغزال » وهى توفر ٧ مليار متر مكعب ، مشروع مستنقعات « ماشار » ويوفر ٤ مليارات متر مكعب ، بالاضافة لما كان سيتم توفيره من المرحلة الاولى من قناة جونجلى وهو ٤ مليارات متر مكعب ، ٣ مليارات متر مكعب فى المرحلة الثانية . وباقتسام هذه الكمية مناصفة بين مصر والسودان كان نصيب مصر من المياه سيصل الى ٩ مليارات متر مكعب .

ورغم التشكيك فى جدوى هذه المشروعات لاعتبارات مناخية او بيئية حتى لو كانت ممكنة سياسيا واقتصاديا الا ان الامر يحتاج الى ايضاح ودراسة تذبذب ايراد نهر النيل وميل هذا الايراد الى الانخفاض ووضع هذا فى الاعتبار عندما نخطط للمستقبل

المواجهة

والمطلوب حاليا وضوح الرؤيا فى قضية نهر النيل ولابد ان تكون الاجراءات التى تحمى هذا الشريان حاسمة وسريعة ولا يجب ان نجلس تحت رحمة القدر حتى نفاجا بازمة مياه تتوقف معها نبضات هذا الشعب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية